

قطر.. جريمة قيد الإعداد

مسألة فائض مال. إنها مسألة مجالات نفوذ. إنه خدمة مجانية للمشروع التوسعي الإيراني. فيمنح سلطة الولي الفقيه في لبنان الفرصة قطر قد ساعدت هذا المشروع لكي يمضي قدماً في تدخلاته وأعماله العدوانية ويغذي قدرة ميليشياته على ارتكاب المزيد من الجرائم.

علي الصراف
كاتب عراقي

تراهن حكومة حزب الله الجديدة في لبنان على قطر لإخراج المالية اللبنانية من الهاوية الاقتصادية الراهنة. وفي الواقع، فإن حكومة الحرس الثوري الإيراني التي يقودها حسان دياب، لا تملك منفذاً آخر للحصول على تمويلات تحول دون عجز لبنان عن سداد أقساط ديونه.

فالولايات المتحدة، بما لها من نفوذ على صندوق النقد والبنك الدوليين، والاتحاد الأوروبي، وجهات الدعم الأخرى، كلها تشترط أن يرفع حزب الله يده عن اقتصاد لبنان، وأن يكف عن نهب الخزائن العامة بما يمارسه من أعمال التهريب وتبييض الأموال وتجارة المخدرات وغيرها من الأعمال غير المشروعة. وأن يكف، على وجه الخصوص، عن تحويل ميزانية الدولة إلى مرتع خصب للشركات التابعة له لتمويل عملياته الإزهابية ونشاطاته داخل لبنان وخارجه.

ولو حدث أن قدمت قطر الدعم المالي المطلوب لهذه الحكومة فأبنا ستعود قد ارتكبت جريمة متعددة الأقطاب، ضد شعب لبنان الذي يطالب بتغيير النظام الطائفي، وضد الأمة العربية التي تواجه التحديات والتهديدات الإيرانية كل يوم، وضد المجتمع الدولي الذي يطالب بإصلاحات، ومن بعد كل ذلك ضد استقرار لبنان نفسه.

ماذا يعني تقديم الدعم لحكومة تتلقى أوامرها، في النهاية، من "الولي الفقيه"؟ إنه يعني مواجهة مباشرة مع تطورات الملايين من اللبنانيين الذين ضاقوا ذرعاً بنظام الامتيازات الطائفية وفساده وهيمته إيران عليه، الدعم، في هذا الظرف، خيار لا يقدم عليه إلا من يقدم نفسه كعميل صريح لخدمة مشاريع إيران التوسعية. وهو خيار عدواني، بكل ما للكلمة من معنى، ضد إرادة شعب يطالب بالتغيير.

اللبنانيون لن ينظروا إلى هذا الدعم إلا على أنه صفة على الوجه، صحيح، أن اقتصاد بلادهم يحتاج الدعم، ولكن تسليمه إلى حكومة يتحكم بمصيرها لواء الحرس الثوري الإيراني لن يقدم لهم ولا للاقتصاد أي خدمة.

إنه ليس عملاً استثمارياً أيضاً. فالفساد الذي دفع لبنان إلى تبديد موارده، وأوقفه على حافة الإفلاس، وجعل بينه العام يبلغ 150 بالمائة من إجمالي ناتجه الإجمالي، وتعجز مصاريفه عن تسديد الواجبات بالدولار، وتقلص احتياطياته النقدية إلى نحو 28 مليار دولار فقط، لا تكفي لتمويلات بضعة أشهر، لن تنفعه لا عشرة ولا عشرين مليار دولار، لأنها ستضيع كما ضاعت قبلها العشرات من المليارات على نظام الفساد والمحسوبيات القائم، وهو ما يعني أنه من دون إصلاح حقيقي، يحول دون تدخل الأحزاب الطائفية في شؤونها، فإن لبنان ولا على من يستثمر فيه. إنه نوع من شق العصا على إرادة المؤسسات الدولية التي أعربت عن استعدادها لمساعدة لبنان وتعهدت بتقديم 11 مليار دولار، إنما مقابل إصلاحات حقيقية.

لا تستطيع قطر، وليس من اللائق لها من الأساس أن تحل بديلاً عن المؤسسات الدولية التي تعهدت بتقديم ذلك الدعم، بمعنى آخر، فليس لأنك تملك بضعة قروش زائدة، فتأتي لتستخدمها للمزايدة على ما تراه تلك المؤسسات ضرورياً لتقديم الدعم، ولا أن تحل محلها. المسألة ليست في النهاية



لقاء بأجنات مختلفة

لماذا فشلت قمة «الضرار» في كوالالمبور؟

محمد للرئيس الإيراني حسن روحاني لحضور القمة والمشاركة في فعاليتها، لتكتمل صورة قمة لا تراعي مشاعر العرب ولا تهتم لماسيهم، التي يقع في القلب من أسبابها، سلوك طهران وميليشياتها وعيبتها في المنطقة.

وتقدم القمة أفضل خدمة لإعادة تأهيل النظام الإيراني لدى المجتمع الدولي بعد أن تهمت صورته الوردية في نفوس محازبيه والمحيط المحلي لأنصاره، وأحاطت به نتائج أفعاله في شكل عقوبات اقتصادية دولية قاسية وانتفاضات شعبية في المدن الإيرانية والبلدان التي استباحت من قبل وكلاء طهران، ورفض سياسي وشعبي دولي كبير، لتأتي قمة المحبطين كطوق نجاة أخير ينتشلها من وهدة واقعاها القاسي.

على كل حال، يحتفظ تاريخ المنطقة الحديث بالكثير من هذا النوع من المناسبات التي جمعت دولاً شتى على هدف متوهم، سرعان ما تتفكك عراه وتنقلت بناه ولا تقوم له قائمة، لاسيما تلك الأهداف التي تقصي لاعبين مركزيين في المنطقة وتستهدف إزاحتهم وتهديد وجودهم الطبيعي، وبالمنظر إلى تركيبة هذه القمة، تبدو الصورة واضحة، وزخم الفشل يغطي سماء القمة ومستقبلها.

تركيا التي أوصدت في وجه أحلامها كل الأبواب، ومهاتير الذي يبحث عن وهج مكانته القديمة التي صنعتها الآلة الإخوانية، وقطر الملحقة باردوغان، وإيران التي تبحث عن فرصة لانتقاط أنفاسها، كل ذلك انتهى بقمة كوالالمبور، إلى الفشل الذريع.



الخطب الرفيع الذي يجمع أغلب الحضور في القمة، هو خلفية الإسلام السياسي، فبعد أن تراجعت حظوظ جماعة الإخوان المسلمين في ضوء الرفض الرسمي والشعبي الذي واجهته خلال السنوات القليلة الماضية، وذهبت بريح مشاريعهم الإمبراطورية، يسعى المجتمعون لإعادة إحياء الأمل لديهم.

الفجوة بين مشروع عربي أخذ في التشكل وسلطة من المشاريع الإقليمية التي تحدد بالمنطقة وترصد لها قطر التي لا تملك أي وزن وقدره على التأثير في موازنات المنطقة، ملتحة بتركيا في كل خياراتها، لاسيما تلك التي يمكن أن تلمس فيها أي مناكفة للسعودية والإمارات ومصر، في استمرار لسياساتها الكيدية، واستنزافها من قبل اللاعبين الإقليميين ممن يستمر في ضعفها ومكابرتها على إعادة اندماجها ضمن نسجها الطبيعي الخليجي والعربي. ومثلها بقية الدول المنخرطة في قائمة المشاركين في القمة، تحسبهم جميعاً وأهدافهم شتى، رغم أن الخطب الرفيع الذي لا يكاد يرى ويجمع هذه الدول المنتظمة في سلك القمة، هو خلفية الإسلام السياسي التي تحرك زعماءها.

القمة والتبشير بنتائجها حتى قبل انعقادها، والإسقاط على كل كتل عربي وإسلامي آخر، وأنها ستحل بديلاً عنها وتؤمن للشعوب العربية طريقاً سالكا لاسترداد الحقوق وضمان العيش الكريم والوقوف في وجه المشاريع الإمبريالية الخارجية، وهكذا دواليك من الشعارات التقليدية التي تطير بها الحناجر والأبواق في كل مرة وتخدع بها الشعوب.

كان بإمكان القمة أن تكون تجمعا سنياً بحتاً، ينسجم مع أهداف الجماعة المنبوذة ويرفع الحرج عن قياداتها في الترويج للقمة دون التعاطي مع إيران التي تلقى كل الرض من المحيط العربي الواسع، لولا الدعوة التي قدمها مهاتير

القمة التي شارك فيها زعماء كل من ماليزيا وقطر وتركيا وإيران وولدت تماماً من أي مكون عربي، ولاسيما الدول ذات الثقل فيها مثل السعودية ومصر التي كانت دائماً في صدارة المسؤولية والتأثير في كل تجمع يخاطب أو يمثل المسلمين ويتوجه إليهم، غرقت في تبرير نفسها ونفي أهدافها المستبطنة بعد أن ووجهت بمقاطعة عريضة وعزوف كبير وصل إلى حد الشماتة.

الأمر الذي يثير الكثير من علامات الاستفهام، لاسيما وأن المشاركين في الأغلب تجمعتهم الكثير من التقاطعات التي تفهم منها مناسبة المنطقة العربية الدعاء والأهواء، سوى مشاركة قطرية تقتصر على تمويل نشاطات القمة وتأمين تغطية إعلامية تروج لمضامينها وتعوض ما تواجهه البوحة من انحسار في حضورها ودورها، فإن القمة لم تكن مؤهلة للنجاح في الأساس، طالما تعذر عليها أن تضمن للعرب دوراً في خارطتها، فضلاً عن تحولها إلى منصة استهداف لبعض العواصم العربية الناشطة في المنطقة وتعميق

عمر علي البدوي
صحافي سعودي

انتهت قمة ماليزيا إلى الفشل، بعد حضور باهت، وتمثيل ضعيف وانكشاف كبير لأهدافها الالتفافية، ولم تشهد -كما كان مؤملاً منها- قيام كتلة إسلامي جديد يضم دولاً إسلامية انتظمت على عجل، استجابة لدعوى "إعادة إحياء النهضة الاقتصادية والاجتماعية للحضارة الإسلامية"، كما أعلن موقع القمة.

القمة التي شارك فيها زعماء كل من ماليزيا وقطر وتركيا وإيران وولدت تماماً من أي مكون عربي، ولاسيما الدول ذات الثقل فيها مثل السعودية ومصر التي كانت دائماً في صدارة المسؤولية والتأثير في كل تجمع يخاطب أو يمثل المسلمين ويتوجه إليهم، غرقت في تبرير نفسها ونفي أهدافها المستبطنة بعد أن ووجهت بمقاطعة عريضة وعزوف كبير وصل إلى حد الشماتة.

الأمر الذي يثير الكثير من علامات الاستفهام، لاسيما وأن المشاركين في الأغلب تجمعتهم الكثير من التقاطعات التي تفهم منها مناسبة المنطقة العربية الدعاء والأهواء، سوى مشاركة قطرية تقتصر على تمويل نشاطات القمة وتأمين تغطية إعلامية تروج لمضامينها وتعوض ما تواجهه البوحة من انحسار في حضورها ودورها، فإن القمة لم تكن مؤهلة للنجاح في الأساس، طالما تعذر عليها أن تضمن للعرب دوراً في خارطتها، فضلاً عن تحولها إلى منصة استهداف لبعض العواصم العربية الناشطة في المنطقة وتعميق